20001213-0003-11

السفير

مواقف متناقضة من تسليم الموقوفين

مخيبر يحتج على عصب أعينهم «التيار الحر»: الخطوة ناقصة

صدرت مواقف تحيي المبادرة السورية المتمثلة بإطلاق سراح ٤٦ لبنانياً كانوا موقوفين في السجون السورية، فيما انتقد النائب ألبير مخيبر سوق الموقوفين داخل الاراضي اللبنانية معصوبي الاعين.

قبلان

فقد نوه نائب رئيس المجلس الاسلامي الشيعي الاعلى المفتي الشيخ عبد الامير قبلان بإطلاق الموقوفين اللبنانيين في سوريا، مشيراً الى ان هذه «البادرة الكريمة تدل على حسن الوعي والتدبير السياسيين»، شاكراً للرئيس السوري بشار الأسد هذه البادرة.

مخيبر

وسأل النائب الدكتور ألبير مخيبر «ألا يحق للسجناء الذين أطلقوا امس الاول ان يروا النور في بلادهم حتى يساقوا معصوبي الاعين»، وقال: «بكى الناس عندما رأوا السجناء اللبنانيين العائدين في باصات من دمشق يدخلون بلدهم لبنان معصوبي الاعين ومكبلي الايدي، وسأل الناس عن سبب هذا الاذلال الذي لا يليق بشعبنا. أما أنا فتذكرت الايام الغابرة عندما كان الموقوف في لبنان تزال عنه العصبة والاغلال كلما مر في قرية وهو يساق الى السجن، وكل ذلك احتراماً لمشاعر أهل القرية والانسان الموقوف اياً كانت جريمته.

أما اليوم ونحن في بداية القرن الثاني والعشرين وفي عصر الحرية وحقوق الانسان والتمدن والحضارة والعولمة نرى موقوفينا مطأطئي الرأس ومعصوبي الاعين ومكبلي الايدي يدخلون بلادهم بعد إطلاقهم من عتمة السجن مما يتنافى مع القيم وحقوق الانسان. الا يحق لهؤلاء السجناء الذين أطلقوا بعد عتمة سجن طويلة ان يروا النور ولو في بلادهم».

واعتبرت منظمة «سيدر واتش» (هيومان رايتس فور ليبانون) ان الحديث عن إقفال ملف الموقوفين في سوريا هو كلام للاستهلاك المحلي في سوريا ولبنان «ولا يقنع أحداً وخصوصاً الهيئات الدولية التي ستجتمع في آذار القادم لمناقشة أوضاع حقوق الانسان في سوريا وعلى جدول أعمالها قضية المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية».

التيار الحر

وتعليقاً على اطلاق الموقوفين اصدر التيار الوطني الحر بياناً اكد فيه:

١ ـ ان بادرة تسليم ٤٦ معتقلا لبنانياً في السجون السورية تبقى خطوة ناقصة وقاصرة تماماً عن اقفال ملف المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، وبالاخص في ظل التباين الفاضح والكبير بين عدد «المفرج» عنهم وبين اللوائح الاسمية المتوافرة لدى منظمات حقوق الانسان والتي تضم ما يزيد عن ٣٠٠ معتقل.

٢ ـ ان محاولة تبرير الفارق العددي بمجرد القول ان لوائح منظمات حقوق الانسان غير دقيقة وتضم اسماء اشخاص هم بحكم المتوفين بداعي اختفائهم خلال الاحداث، هي محاولة غير مسندة لاية وقائع حسية، بدليل ان اي اسم لم يدرج على هذه اللوائح الا بعد اجراء بحث واستقصاء دقيق للمعلومات مبني اما على افادات موثوقة ادلى بها اهالي المعتقلين الذين تسنى لهم فرصة الاتصال بابنائهم ومشاهدتهم داخل السجون السورية، واما على افادات ادلى بها موقوفون مفرج عنهم سابقاً اكدوا فيها مشاهدتهم لأحد المعتقلين.

٣ ـ نعود لنؤكد ان المعتقلين في السجون السورية، هم اربع فئات:

ـ فئة جرى اعتقالهم على الحواجز العسكرية السورية بين العامين ١٩٧٦ و١٩٩٠ اطلق منهم ٤ أو ٥ معتقلين.

ـ فئة جرى أسرهم اثناء وعقب عملية ١٣ تشرين الاول ١٩٩٠ وتضم عشرات العسكريين اللبنانيين، من ضباط ورتباء وجنود يضاف اليهم الراهبان الانطونيان ألبير شرفان وسليمان ابي خليل، لم يطلق منهم احد.

ـ فئة جرى خطفهم على يد الميليشيات الموالية لسوريا خلال الاحداث وتم تسليمهم للسلطات السورية بعد تخلي هذه الميليشيات عن مراكزها العسكرية. لم يطلق منهم احد.

ـ فئة جرى اعتقالهم في الفترة الممتدة بين ١٩٩٠ و١٩٩٩ وتم نقلهم الى سوريا. اطلق قليلون منهم.

٤ ـ ان اقفال هذا الملف وما يسببه من مآس انسانية لا تحتمل، لا يكون عبر تدابير احتوائية لا تعطي الاجوبة الكاملة عن كافة علامات الاستفهام التي تحوط بكل معتقل، بل عبر الكشف التام والدقيق عن مصير جميع المعتقلين وتشكيل لجنة قضائية مستقلة تعمل على جلاء الحقائق من ضمن تحمل الحكومتين السورية واللبنانية لكامل مسؤولياتهما بما فيها السماح باجراء تفتيش السجون السورية والتحقيق في كافة المستندات والمحاضر العائدة لكل معتقل.

ولمناسبة الذكرى الحادية والخمسين للاعلان العالمي لحقوق الانسان، رحب رئيس لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديموقراطية المحامي سنان براج بالخطوة السورية البناءة بالافراج عن المعتقلين لديها والتي جاءت كانعكاس للعلاقات الاخوية بين لبنان وسوريا».